Inppplc

الهيئة الوطنية للنزاهة
والوقاية من الرشوة ومحاربتها

# رسالة النزاهة

## الإنجازات الرئيسية إلى غاية 2024
## الآفاق المتوقعة بالنسبة لسنة 2025

عدد خاص - يناير 2025

# كلمة الرئيس

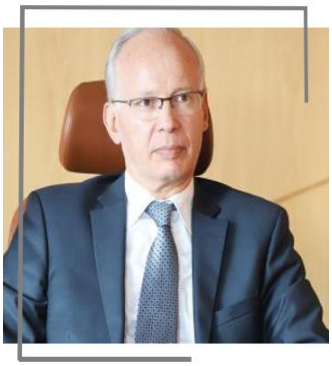

إن الطابع الخفي والمتداخل لظاهرة الفساد ولتنوع تمظهراتها وتجلياتها، يجعل من مقاربات الوقاية من هذه الآفة ومكافحتها أمرًا معقدًا. ووعيا بهذه الحقيقة، واعتبارا لما يمثله الفساد من عقبات رئيسية أمام التنمية، يحث المنتظم الدولي الدولَ على اعتماد استراتيجيات شمولية تنهض على تقاطع قوي بين أبعاد التوعية والوقاية والردع/الزجر. في هذا الإطار، تتكاملُ الرافعات المتعلقة بالتشريع وتنظيم الإدارة وتقنين عالم الأعمال والتربية والتكوين، لتعملَ مجتمعة على دعم هذه الأبعاد وتوجيهها نحو استهداف تجفيف بؤر الفساد، وتيسير الخدمات والمعاملات، وتغيير السلوكيات، انخراطا في مسار جدي لترسيخ قيم النزاهة ومبادئ الحكامة المسؤولة.

لقد بات واضحا، أن إعداد استراتيجيات من هذا القبيل وتفعيلها وإيجاد الحلول المناسبة لها، لا يمكن أن يتم إلا من خلال التدخل المشترك والمنسق بين جميع السلطات والمؤسسات العامة المعنية، مع إشراك فعّال لممثلي القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وقد ترجمت هذه القناعة الراسخة أحكامُ وتوجهات الاتفاقيات الدولية والقارية والإقليمية ذات الصلة بالوقاية من الفساد ومكافحته.

ولم يكن المشرع الدستوري المغربي بعيدًا عن هذا التوجه، حيث خصص الفصل 36 من الدستور لتقديم إجابة واضحة وشاملة تغطي جميع المخالفات المالية ومظاهر التجاوزات في التدبير العمومي. وقد تميز الدستور المغربي بتكريسه لمبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة؛ حيث أفرد فصلا كاملا لهذا الغرض، مع الحرص على خلق شروط تحقيق التكامل من أجل توحيد الرؤية والإشراف وضمان التناغم والتنسيق بين كل السياسات والإجراءات العمومية ذات الصلة؛ وهي الشروط التي ضَمِنَها الفصل 36 نفسه من خلال تنصيصه على إحداث هيئة دستورية تضطلع بهذه المهمة، مع منحها، بمقتضى الفصل 167 من الدستور، مسؤوليات واسعة، من بينها المبادرة والتنسيق والإشراف وضمان تتبع تنفيذ السياسات العمومية في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، والإسهام في تخليق الحياة العامة.

وقد جاء القانون رقم 46.19 المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها ليضطلع بتنزيل هذه المقتضيات انسجاما مع نص الدستور وروحه؛ حيث حرص على إرساء إطار واضح ينصهر فيه، بشكل منسجم، مبدأ الاستقلالية الدستورية للهيئة، والتي تقتضيها مهامها المتمثلة في التشخيص والتقييم وإبداء الرأي والاقتراح و البحث والتحري، من جهة، ومبدأ التكامل المؤسساتي الذي لا محيد عنه للاضطلاع بمهام

المبادرة والتنسيق والإشراف وضمان تتبع السياسات والإجراءات في مجالات التربية على قيم النزاهة والوقاية من الفساد ومكافحته.

وفي هذا الإطار وتفعيلا للمسؤولية الموكلة إليها بمقتضى الفقرة الأولى من المادة 4، قامت الهيئة بإعداد التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته (OSPEs) ، وكذا الآليات والتدابير الكفيلة بتنفيذها. وقد بنيت هذه التوجهات الاستراتيجية على أساس تعميق المعرفة الموضوعية بظاهرة الفساد، وترصيد المكتسبات والإنجازات واستخلاص العِبر من الدروس المستفادة من تقييم السياسات التي تم تنفيذها في هذا المجال على مدى العقدين الماضيين، وعلى استثمار نتائج ومخرجات العمل المعمق الذي تم إنجازه عبر ما يقرب من أربعين ورشا أطلقته الهيئة منذ عام 2019، بخصوص مواضيع مهيكلة وذات أولوية، بهدف تعزيز الإصلاحات وسد الثغرات التي لا تزال تعيق تحقيق الأهداف وإحداث الأثر الملموس والمستدام.

من أجل مواكبة هذه التوجهات الاستراتيجية، أكدت الهيئة على أهمية الإطار المؤسساتي لحكامة هذه الاستراتيجية من الجيل الجديد لمكافحة الفساد، والتي ترتكز على التكامل المؤسساتي ومفصلية الأدوار والمسؤوليات. وقد تم، في هذا السياق، العمل مع مصالح رئاسة الحكومة على إنضاج مشروع نص والتوافق حوله، قبل إحالة صيغته النهائية إلى رئيس الحكومة تمهيدًا لبرمجته في مسطرة المصادقة.

واستنهاضا للمقاربة القائمة على الالتقائية والتكامل، اللذين ما فتئت تذكرِ بأهميتهما، تعرض الهيئة انطلاقا من بداية سنة 2025، المقترحات المتعلقة بالتوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته على التشاور والإغناء من طرف مختلف الأطراف المعنية، من سلطات ومؤسسات وفاعلين من القطاع الخاص والمجتمع المدني ومنتخبين ومنظمات سياسية ونقابية، بهدف ضمان تملكها الجماعي، في أفق إطلاق استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد من جيل جديد، في الأشهر القليلة المقبلة.

إن كل هذه الجهود المتضافرة تجعل اليوم بلادنا تتوفر على شروط وأسس قوية وناضجة، تتيح الالتزام دون انتظار بتغيير المقاربة المتبعة والانتقال إلى حقبة جديدة في الوقاية من الفساد ومكافحته، تطبعها دينامية ضامنة لبلوغ الأهداف المحدَّدة والخاضعة للتتبع والقياس السنوي، والمقرونة بتحقيق الآثار الملموسة، مما من شأنه إزالة الحواجز التي تمثلها آفة الفساد أمام تنمية شاملة ومدمجة ومستدامة، تتناسب مع الإمكانات الحقيقية لبلادنا وتتجاوب مع طموحاتها الكبرى.

**محمد البشير الراشدي**

# الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

## النشرة الفصلية الإخبارية

## عدد خاص

## الفهرس


**كلمة الرئيس ..... ص. 03**

**3/1 التقدم والإنجازات برسم سنة 2024 ..... ص. 07**

1.1 الإنتاجات العلمية وآراء الهيئة - التقرير السنوي 2023 والتقارير الموضوعاتية المرافقة والآراء الإضافية ..... ص.07

2.1 مخطط العمل الاستراتيجي 2024 – من أجل تعزيز أسس العمل بمشاريع مهيكلة ..... ص.12

3.1 أشغال مجلس الهيئة واللجان الدائمة .....ص.14

4.1 الآليات التي وضعتها الهيئة في خدمة الوقاية من الفساد ومحاربته ..... ص.16

5.1 أنشطة التعاون والاتفاقيات ..... ص.17

6.1 يتحدثون عنا ..... ص.28

**3/2 المستجدات: الفساد في أرقام ..... ص.29**

2 ظاهرة الفساد: تحليل تطور المؤشرات الدولية الرئيسية ..... ص.29

**3/3 سنة التنفيذ والتوقعات 2025 ..... ص.33**

1.3 المخطط الاستراتيجي 2025: التثمين والتنفيذ، من أجل تحقيق أثر قوي..... ص.33

2.3 التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة، رؤية منبثقة من استراتيجية من الجيل الجديد ذات توجيه رفيع المستوى، في إطار حكامة مؤسساتية..... ص.34

# 3/1 التقدم والإنجازات برسم سنة 2024

## 1.1 الإنتاجات العلمية وآراء الهيئة:

### التقرير السنوي 2023 والتقارير الموضوعاتية المرافقة والآراء

#### 1.1.1 المحاور الأساسية للتقرير السنوي 2023

***يعد التقرير السنوي للهيئة لسنة 2023 أول تقرير يغطي سنة كاملة بعد دخول القانون رقم 46.19 حيز التنفيذ، وذلك عقب تعيين أعضاء مجلس الهيئة وأمينها العام.*** وتجدد الهيئة من خلال تقريرها السنوي، دعوتها إلى ضرورة الانتقال نحو مرحلة جديدة في مجال الوقاية من الفساد ومحاربته، وذلك باعتماد مقاربة تتجاوز نقط الضعف والحدود البارزة وتتيح تعزيز الدينامية المطلوبة في هذا الورش الحيوي.

وفي هذا السياق، أكدت الهيئة على تعزيز أسس الانتقال المنشود من خلال نتائج مختلف الأوراش التي تدعم الاستراتيجية الجديدة. كما يعرض التقرير، وفقًا لأحكام المادة 50 من القانون رقم 46.19، لحصيلة الجهود التي بذلتها الهيئة في مختلف الأبعاد التي تؤسس لعملها، وذلك وفق الأقسام التالية:

**القسم الأول: تشخيص وضعية الفساد**

رصدت الهيئة في هذا التقرير تطور الفساد على المستوى الدولي والإقليمي والوطني، بالاستناد، من جهة، إلى المؤشرات والتقارير الدولية والوطنية ذات الصلة، وبالاعتماد، من جهة ثانية، على دراسة وتحليل وتحيين المعطيات التفصيلية لمصادر المؤشرات الدولية المعتمدة. كما عملت من جهة أخيرة، على استثمار نتائج البحث الوطني الذي أطلقه مرصد الهيئة وتم إنجازه خلال سنتي 2022 (بالنسبة لقسمه المتعلق بالمواطنين المقيمين ومغاربة العالم) و2023 بالنسبة لقسمه المتعلق بالمقاولات.

**القسم الثاني: تقييم تنفيذ وتنسيق استراتيجيات السياسات العمومية**

يعرض هذا القسم لعمل الهيئة في مجال تقييم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، والتصور العام للتوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة في مجال الوقاية من الفساد ومحاربته وآليات تنفيذها.

وفي هذا الصدد، سلطت الهيئة الضوء على التقدم والإنجازات البارزة في تنفيذ برامج ومشاريع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، مع التأكيد على نقص الفعالية وتدني مستوى تحقيق الأهداف المسطرة، نتيجة التحديات التي سبق أن أثارتها في تقريرها التقييمي الأول الذي قدمته إلى اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد في فبراير 2019. وتعمل الهيئة التي تُواصل تتبع هذا التقييم الذي تنشر نتائجه في تقاريرها السنوية وتتوسع فيه، على تسليط الضوء على هذه التحديات، بما في ذلك تلك المتعلقة بوجود خلل في منظومة الحكامة والتنسيق. وقد مكن القيام بهذه التقييمات من إصدار توصيات موحدة لإعادة هيكلة الاستراتيجية وإعادة تركيزها وسبل تنفيذها وتتبعها وتنسيقها.

وفيما يتعلق بالتوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة في مجال الوقاية من الفساد ومحاربته، أبرزت الهيئة في هذا التقرير الخطوط العريضة لهذه التوجهات التي تهدف إلى الحد من ظاهرة الفساد من خلال تبني مقاربة جديدة متعددة الأبعاد، تنبثق من استراتيجية لمكافحة الفساد من الجيل الجديد، مبنية على التكامل المؤسساتي ومفصلية الأدوار والمسؤوليات.

## القسم الثالث: توصيات ومقترحات الهيئة - من أجل تجاوب فاعل في إطار الالتقائية والتكامل المؤسساتي

استعرضت الهيئة في هذا القسم حصيلة تتبعها للتفاعل مع التوصيات الواردة في تقاريرها السابقة، حيث تطرقت، رغم ضعف التفاعل، إلى التوصيات التي حظيت بمتابعة إيجابية، ومنها التصريح الإجباري بالممتلكات وتنازع المصالح وحماية الموظفين العموميين المبلغين عن أفعال فساد، وهي مسودات ومشاريع قوانين أحالتها الحكومة على الهيئة. وقد أحالت الهيئة، في إطار تثمينها لهذه المبادرات التشريعية التي تتجاوب مع تقارير الهيئة وآرائها السابقة بخصوص هذه المواضيع، آراءها الإضافية إلى الحكومة في نونبر 2023.

علاوة على ذلك، وحرصا منها على تعزيز دورها كقوة اقتراحية، قدمت الهيئة تقريرين موضوعاتيين يتناول أولهما ما يتعلق بالالتزامات الدولية للمغرب في إطار مصادقته على اتفاقيات مكافحة الفساد، فيما يتطرق الثاني لإرساء رؤية تؤطر أفعال الفساد في ضوء القانون رقم 46.19.

وبالإضافة إلى التقريرين المذكورين أعلاه، عملت الهيئة على إجراء دراسة تمحورت حول التشخيص والمقترحات المتعلقة بموضوع إساءة استغلال الوظائف للحصول على مزايا ذات طابع جنسي، كخطوة أولى في معالجة هذا الموضوع.

## القسم الرابع: الحكامة المؤسساتية للهيئة و إنتاج القرار الجماعي لأجهزتها

يعرض التقرير في هذا القسم لحصيلة أعمال مجلس الهيئة برسم سنة 2023، وأعمال اللجنة التنفيذية المكونة من الرئيس ونوابه، بالإضافة إلى اللجان الموضوعاتية الدائمة التي أنشأها المجلس.

كما يقدم التقرير كذلك حصيلة الشكايات والتبليغات مصنفة حسب مواضيعها، والقنوات التي تم استخدامها وطبيعتها والقطاعات المعنية بها .

## القسم الخامس: أنشطة التعاون الوطني والدولي

يقدم التقرير السنوي للهيئة برسم 2023 أهم الإجراءات التي تم اتخاذها لتعزيز التعاون المؤسساتي على المستويين الوطني والدولي .

فعلى الصعيد الوطني، عملت الهيئة خلال سنة 2023 على تعزيز شراكاتها الاستراتيجية لا سيما من خلال توقيع مذكرة تفاهم مع الهيئة الوطنية للمعلومات المالية. كما واصلت الهيئة تنفيذ الاتفاقية الرباعية مع هيئات تقنين القطاع المالي.

أما على الصعيد الدولي، فقد نظمت الهيئة دورة تكوينية بالتعاون مع خبراء اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد في هونغ كونغ، لفائدة مسؤولي وأطر العديد من الهيئات والمؤسسات الوطنية المعنية بموضوع التقنيات المتطورة لرصد أعمال الفساد والتحقيق فيها.

ووقعت كذلك اتفاقيات تعاون مع البنك الدولي واللجنة الوطنية المستقلة للوقاية من الفساد ومكافحته في جيبوتي. علاوة على ذلك، أشرفت الهيئة على تنظيم مؤتمر الرباط الذي تميز باعتماد إعلان الرباط، والذي أكد بشكل خاص على مركزية البعد الوقائي وأهمية التعاون الدولي والتكامل المؤسساتي في تعزيز مكافحة الفساد.

## القسم السادس: الأنشطة الوظيفية والنهوض بقدرات الدعم

استعرض التقرير في هذا القسم جهود الهيئة في مجال تطوير سبل وآليات تواصلها وخطابها والتعريف بإسهاماتها في مجال النهوض بالنزاهة والوقاية من الفساد، وإرساء أسس وآليات عملها الضامنة لتدبيرها الناجع والرشيد، سواء على مستوى تعزيز منظومتها وعتادها المعلوماتي، أو على مستوى ضبط تنظيمها الإداري والمالي ورأسمالها البشري.

### 2.1.1 المحاور الأساسية للتقارير الموضوعاتية المرافقة والآراء المحينة للهيئة

**لدعم دورها كقوة اقتراحية، قامت الهيئة بإعداد تقريرين موضوعاتيين يواكبان التقرير السنوي، ويتناولان:**

**[ التقرير 1/2] الالتزامات الدولية للمغرب في إطار مصادقته على اتفاقيات مكافحة الفساد**

يهدف هذا التقرير إلى الاستفادة من الاتفاقيات الأممية والعربية والإفريقية لمكافحة الفساد التي صادق عليها المغرب، من خلال تحليل دقيق وموضوعي لأهدافها وغاياتها ومضامينها ومستويات الالتزام بها، وذلك من خلال التمكن من الالتزامات الدولية للمغرب والاستفادة القصوى من توجهاتها في مكافحة ظاهرة الفساد بفعالية، ووضع أسس ملاءمة مناسبة وبناءة لمنظومتنا التشريعية والمؤسساتية والإجرائية تتماشى مع المعايير الدولية والإقليمية المتفق عليها لمكافحة هذه الظاهرة.

ولضمان استثمار أمثل لمحتوى هذا التقرير، ستتجه جهود الهيئة في المرحلة المقبلة نحو إنشاء منصة إلكترونية تفاعلية تستجيب لمتطلبات الوصول والتوجيه وتحديد الروابط ومستويات الالتزام والتقارب والاختلاف، فضلاً عن الروابط المتعددة التي تشير إلى الدلائل والمراجع التفسيرية للاتفاقيات والممارسات الفضلى في مجال تطبيق كل دولة لقوانينها.

كما تهدف هذه المنصة لأن تكون مرجعًا معياريًا في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، سواء لدعم جهود **ملاءمة** التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات المصادق عليها، أو **لإعداد ومراجعة واعتماد مشاريع النصوص التشريعية** في ضوء هذا المرجع المعياري، أو لوضع الاستراتيجيات والبرامج ذات الصلة، وكذلك لدعم جهود **الترافع** التي يبذلها الفاعلون المعنيون. ويراد منها أن تكون مرجعاً غنياً بالوثائق متاحاً لجميع الأطراف المعنية والخبراء والباحثين العاملين في هذا المجال.

## [التقرير 2/2] من أجل منظور تأطيري لأفعال الفساد على ضوء القانون رقم 46.19

نظرا لخصوصيات أفعال الفساد واقتناعا من الهيئة بأن المكافحة الفعالة للفساد تظل رهينة بتبني التشريعات الجنائية في نطاق يشمل جميع أشكال وتمظهرات الفساد، طبقا للمادة 3 من القانون رقم 46.19 المتعلق بالهيئة، اعتمد التقرير الذي يعرض لهذا الموضوع، مقاربة واسعة ودقيقة تستند إلى ثلاثة مبادئ رئيسية، يشمل أولها **جرائم الفساد المنصوص عليها في القانون الجنائي**، ويتعلق الثاني **بأفعال الفساد المنصوص عليها في التشريعات الخاصة**، أما الثالث فيهُم **توسيع نطاق أفعال الفساد لتشمل الجرائم التي يوجد فيها فراغ قانوني**. وينطلق التقرير من مقاربة تجمع بين ما هو جنائي وما هو تأديبي لمعالجة هذه الجرائم في احترام لمبدأ التناسبية، مع فرض العقوبات الإدارية والمالية على خرق القواعد المهنية أو عند الاقتضاء المتابعة القضائية للأفعال الإجرامية.

ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا التقرير الموضوعاتي في **تعميق المعرفة بمحددات الطابع الإجرامي لأفعال الفساد**، ودراسة مفهومها على المستوى القانوني والفقهي والقضائي. كما يهدف إلى تحديد أشكال الفساد التي تستوجب تأطيرًا وتغطية جنائية، وذلك بالسهر على حماية المصالح المشروعة للأشخاص، مع أخذ المصلحة العامة والمال العام بعين الاعتبار والتزامات المغرب بموجب الاتفاقيات الدولية والإقليمية المصادق عليها، والتفاعل مع ما ورد في مختلف التقارير الوطنية في هذا المجال. ويتضمن التقرير تحليلاً قانونياً ودراسات مقارنة بخصوص المعايير والتجارب الدولية في هذا المجال، بهدف تزويد السلطات وصناع القرار المعنيين بتوصيات مبررة ومبنية على أسس سليمة تهدف إلى تحسين التشريعات وتغطية الأشكال الجديدة للفساد.

## [رأي محين ] رأي الهيئة حول مشروع القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية

نظرًا للدور المحوري الذي يلعبه قانون المسطرة الجنائية في مكافحة الممارسات الإجرامية بفعالية، لاسيما تلك المرتبطة بجرائم الفساد، وبما يتماشى مع مبادئ المحاكمة العادلة، أصدرت الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها رأيها المحين بشأن النسخة الجديدة من مشروع قانون المسطرة الجنائية، مع إعادة تأكيد ملاحظاتها وتوصياتها التي وردت في تقريرها

الموضوعاتي بمناسبة إصدار تقريرها السنوي برسم سنة 2021، والذي تم إرساله إلى السلطات المختصة والحكومة والبرلمان. واستكمالا لهذا المسار، وبعد مصادقة المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 29 غشت 2024 على الصيغة الجديدة لمشروع القانون رقم 03.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية، وجَّهَت الهيئة جهودها نحو قراءة تفصيلية لهذه الصيغة، مع التركيز على الأحكام الجديدة التي تم إدخالها منذ نشر الرأي الأول للهيئة حول هذا الموضوع في سنة 2022. فتبيَّن لها تجاوبها مع توصية وحيدة للهيئة؛ وهي تلك المتمثلة في تثبيت مبدأ التظلم من قرار الحفظ المتخذ من طرف وكيل الملك أو الوكيل العام للملك أو أحد نوابهما؛ وهو المستجد الذي تم تثمينه مع التوصية بتدقيقه لضمان تنزيله بالنجاعة المطلوبة. إلا أن باقي مواد المشروع لم يطرأ عليها أي تغيير.

وبالموازاة، رصدت الهيئة ثلاثة مقتضيات تم إدراجها في الصيغة الجديدة للمشروع، تثير لديها مجموعة من الملاحظات والتوصيات؛ وهي المتعلقة بالمواد 3 و7 و15، والتي أكدت على ضرورة عدم تقييد الحق في التبليغ مع حفظ سلطة النيابة العامة المختصة في إجراء تحقيقات في شبهات الفساد الجادة. كما أبرزت الهيئة في رأيها أن حقوق المتضررين من التبليغات الكيدية المحتملة يجب أن تكون محمية بأحكام مناسبة وليس بوضع حواجز أمام تقديم التبليغات.

**وفي هذا الصدد، ركزت توصيات الهيئة بالأساس على ما يلي:**

- أهمية تنويع مصادر التبليغ من أجل تعزيز الردع ومحاربة الإفلات من العقاب؛
- الحفاظ على سلطة النيابة العامة المختصة في القيام بالتحقيقات في مزاعم الفساد الجادة؛
- ضرورة اعتماد رؤية موضوعية لمبدأ تقادم أفعال الفساد؛
- ضرورة الحفاظ على حق جمعيات المجتمع المدني، التي تتمتع بوضعية المنفعة العامة، في أن تنتصب طرفا مدنيا، دون الحاجة إلى ترخيص؛
- أهمية تعزيز مبدأ تمكين الجمهور من المعلومات حول المواضيع الراهنة والإجراءات المتخذة بشأنها من خلال تعزيز الضمانات المتعلقة بهذا المبدأ؛
- ضرورة تعزيز الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد؛
- ضرورة عدم تقييد الطرف المتضرر في ممارسة حقوقه المدنية أمام قاضي التحقيق وأمام محكمة؛
- أهمية التنصيص على مقتضيات فعالة تهدف إلى تجميد ومصادرة عائدات الفساد وتيسير تطبيق العقوبات الجنائية المتعلقة بالمصادرة.

---

تنظيم **ندوة صحفية يوم 8 أكتوبر 2024** بالرباط لتقديم أهم محاور التقرير السنوي برسم سنة 2023، وكذا مضامين التقارير الموضوعاتية المرافقة له. وتهدف هذه الندوة ليس فقط إلى تبليغ الرأي العام بمضامين التقرير السنوي والإجراءات التي اتخذتها الهيئة برسم سنة 2023 والنتائج الرئيسية وتوصيات التقارير السالفة الذكر، بل أيضًا إلى فتح حوار مفتوح مع وسائل الإعلام التي يجب أن تلعب دورا هاما في نشر المعلومة وكذا في تعزيز الشفافية وفهم القضايا المتعلقة بمكافحة الفساد.

## 2.1 مخطط العمل 2024- من أجل تعزيز أسس العمل بمشاريع مهيكلة

عملت الهيئة في إطار تنفيذ خطتها الاستراتيجية، على إعداد محفظة المشاريع برسم سنة 2024، وذلك استنادًا إلى مخططها الثلاثي للفترة 2023-2025. وقد شملت محفظة المشاريع إلى غاية نهاية 2024، 124 مشروعًا، تهدف كلها إلى المساهمة في تحقيق 37 هدفا إجرائيا. وتنتظم هذه المشاريع، في إطار موزع ومترابط، ضمن ستة محاور استراتيجية بالإضافة إلى محورين أفقيين، لتشكل مجتمعة الإطار الهيكلي لمخطط أعمال الهيئة.

وقد مكنت الإجراءات المعتمدة لإدارة محفظة المشاريع من قبل الهيئة من تحقيق رؤية مفصلة ودقيقة، على طول السنة، حول تقدم مختلف المشاريع، والإنجازات والنتائج المحققة، فضلاً عن وضعية تقدم المشاريع، مما أتاح إبراز المشاريع التي تم إنجازها في الوقت المحدد وكذلك تلك التي تحتاج إلى تمديدها أو حتى تأجيلها إلى سنة 2025.

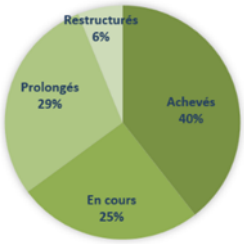


وعليه، فقد أظهرت الوضعية الانتهاء من إنجاز **45** مشروعا بحلول نهاية سنة 2024، بينما سيستمر 29مشروعًا خلال سنة 2025 وفقا لبرمجتها الأصلية. فيما سيتم تمديد 33 مشروعا خلال سنة 2025، بينما تمت إعادة هيكلة أو دمج 07 مشاريع مع مشاريع أخرى. ويبين الشكل جانبه هذا التقسيم.

**وتعرض الفقرات التالية تلخيصا للمحاور الاستراتيجية والعرضانية الثمانية، حول أبرز الإنجازات التي تم تحقيقها برسم سنة 2024.**

تم في إطار **تعميق المعرفة الموضوعية**، إعداد ثلاث دراسات، تم إطلاق إحداها وستُطلق الدراستان المتبقيتان خلال سنة 2025. كما تم إعداد قاعدة بيانات موحدة للمؤشرات الوطنية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد، وتم توسيع أدوات الرصد المستخدمة، والتي تركز بالأساس على اليقظة المعلوماتية، لتشمل أيضًا بُعد اليقظة الاستراتيجية.

وفيما يخص **التوصيات وملاءمة التشريع الوطني**، قامت الهيئة بإعداد رأيها بشأن القانون الجنائي في الشق المتعلق ب "تجريم" أفعال الفساد المنضوية في إطار القانون المذكور، كما وضعت وأتمت منهجيتها لصياغة وتتبع آرائها وتوصياتها، ونشرت تقريرًا موضوعاتيًا حول الالتزامات الدولية للمغرب في هذا الصدد.

أما فيما يتعلق بمحور **اقتراح التوجهات الاستراتيجية وتنسيق وتتبع السياسات العمومية**، فقد قامت الهيئة بإعداد نسخة أولية من التوجهات الاستراتيجية، انطلاقا من الأهداف الاستراتيجية الثمانية التي تنبثق عنها الأهداف الإجرائية ال34. وسيتم وضع اللمسات الأخيرة على هذه المسودة الأولى، إلى جانب آليات ومشاريع تنفيذها، بالتشاور مع مختلف السلطات والمؤسسات العمومية والفاعلين في القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني المعنية.

وبمبادرة من الهيئة أيضًا، تم إدماج ركيزة عرضانية خاصة بالحكامة والوقاية من الفساد ومحاربته في خارطة الطريق الاستراتيجية 2023-2026 للجنة الوطنية لتحسين مناخ الأعمال. وفي هذا الصدد، قامت الهيئة بالتحضير لإطلاق دراسة حول خريطة مخاطر الفساد في مسار المستثمر بشراكة مع القطاع المكلف بالاستثمار.

أما فيما يخص محور **التربية والتكوين والتحسيس والتعبئة**، فقد عرفت سنة 2024 إعداد دفاتر التحملات لإطلاق الدراسة المتعلقة بوضع الاستراتيجية الوطنية للتنشئة التربوية والاجتماعية، التي سيتم إطلاقها خلال سنة 2025. وقامت الهيئة كذلك بإعداد استراتيجيتها الخاصة بالتواصل، وأطلقت عملية إنتاج فيلم مؤسساتي، كما أتمت إعداد خارطة طريق للتواصل الرقمي، وسيبدأ تنفيذها سنة 2025.

وفيما يخص **الرصد والأبحاث والتحقيقات**، فقد وضعت الهيئة برنامج تكوين تكميلي لفائدة مأموريها وبدأت تنفيذه في إطار اتفاقيتين مع مؤسسات عمومية. وتم الانتهاء من مذكرة تأطيرية لتطبيق رصد خاص بالمأمورين، بهدف تعزيز وسائل الرصد واحتواء ممارسات الفساد. كما تم اتخاذ إجراءات لتعزيز الصحافة الاستقصائية من خلال تنظيم دورة تكوينية مخصصة لإعداد دليل خاص بهذا الجنس الصحفي.

وفي إطار أنشطة محور **التعاون والشراكة**، نظمت الهيئة سنة 2024، اجتماعا لشبكة نزاهة الأعمال في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالمغرب. كما أتمت إعداد تقرير ومخطط عمل لإنشاء منصة للحوار بين القطاعين العام والخاص، كأساس لتنظيم العمل مع المنظمات المهنية التي تهدف إلى تعزيز الحكامة المسؤولة والشفافية والأخلاقيات في عالم الأعمال، فضلاً عن تطوير مقاربات وأنظمة مكافحة الفساد داخل المقاولات والجهات الفاعلة المشاركة في منظومتها.

وواصلت الهيئة تطوير شراكاتها مع القطاع المالي، كما عملت على تعزيز مواكبة مسلسل الانضمام إلى الاتفاقيتين الجنائية والمدنية لمجلس أوروبا. ويهدف هذا الإجراء إلى الارتقاء بوضع المغرب ليصبح بلدا مشارك في مجموعة العمل لمكافحة الفساد التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ولتعزيز النظم المعلوماتية الخاصة بها، قامت الهيئة باقتناء وإرساء أول نواة لمركز بيانات متطور وآمن خلال سنة 2024. كما بدأت الهيئة دراسة شاملة لتدقيق وتعزيز أمن النظم المعلوماتية الخاصة بها بما يتماشى مع استراتيجية الأمن الوطني للأنظمة المعلوماتية ومعيار ISO27001، وأتمت الدراسات الأولية لثلاثة أنظمة معلوماتية هيكلية، تغطي مجالات مكافحة الفساد والشبكة الداخلية (Intranet) وإدارة الموارد البشرية، والتي ستبدأ المشاورات الخاصة بها وتنفيذها سنة 2025.

وارتباطا بإرساء **الأسس وتعزيز القدرات**، عملت الهيئة على مضاعفة عدد موظفيها خلال 2024، حيث ارتفع العدد من خمسين إلى نحو مائة موظف. وبهدف تسريع وثيرة سير العمل وتحسين الأداء، تم الانتهاء بنسبة كبيرة من إعداد دليل المساطر لمجمل أنشطة الهيئة، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمراقبة التدبير، كما تم إطلاق دراسة لتطبيق نظام متكامل لإدارة الجودة، من المتوقع أن يتم الانتهاء منها سنة 2025، وتشمل الجمع بين المعايير ISO-9001, ISO-37001 et ISO-27001.

## 3.1 أشغال المجلس واللجان الدائمة للهيئة

| 07 | سنة | 53 |
|---|---|---|
| اجتماعات المجلس | 2024 | اجتماعات اللجان |

**عقد مجلس الهيئة برسم سنة 2024، 07 اجتماعات تم خلالها اتخاذ 11 قرارا. وقد تم تصنيف هذه القرارات حسب المجالات الأربعة التالية:**

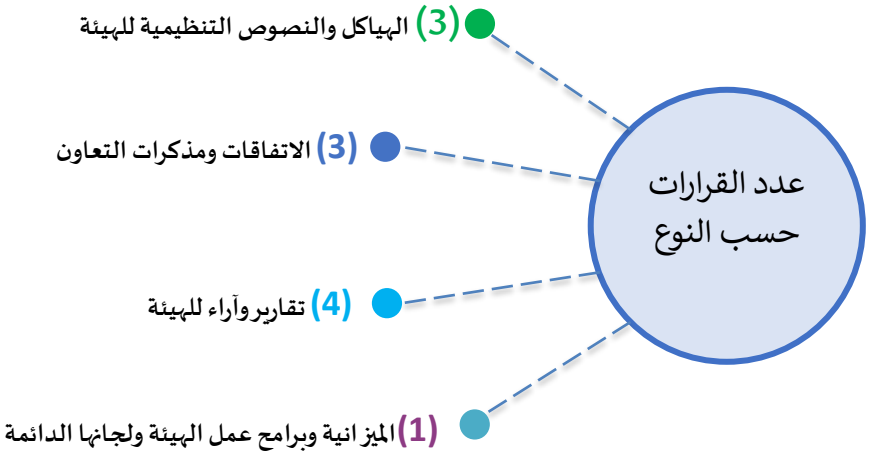


تم توزيعها كما يلي:

### القرارات المتعلقة بالإطار المرجعي والنصوص التنظيمية للهيئة

- **القرار رقم 33 م.هـ 2024/17** المصادقة على تعديلات نظام الصفقات الخاص بالهيئة؛
- **القرار رقم 36 م.هـ 2024/18** المصادقة على تعديلات القانون الداخلي للهيئة؛
- **القرار رقم 37 م.هـ 2024/18** المصادقة على تعديل النظام الأساسي لموظفي للهيئة؛

### قرارات متعلقة باتفاقيات ومذكرات التعاون

- **القرار رقم 27 م.هـ. 2024/13** المصادقة على مذكرة تفاهم في مجال الوقاية من الفساد ومحاربته بين الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد في الأردن.
- **القرار رقم 28 م.هـ. 2024/13** المصادقة على مذكرة تفاهم في مجال الوقاية من الفساد ومحاربته بين الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها وهيئة الرقابة الإدارية في مصر.
- **القرار رقم 29 م.هـ. 2024/13** المصادقة على مذكرة تفاهم في مجال الوقاية من الفساد ومحاربته بين الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها واللجنة الوطنية لمكافحة الفساد والإثراء غير المشروع بجمهورية الغابون.

## القرارات المتعلقة بتقارير وآراء الهيئة

- **القرار رقم 30 م.هـ. 2024/15** المصادقة على التقرير السنوي للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها برسم سنة 2023؛
- **القرار رقم 31 م.هـ. 2024/16** المصادقة على التقرير الموضوعاتي "**الالتزامات الدولية للمغرب في إطار مصادقته على اتفاقيات مكافحة الفساد**"؛
- **القرار رقم 32 م.هـ. 2024/17** المصادقة على التقرير الموضوعاتي "**من أجل منظور تأطيري لأفعال الفساد على ضوء القانون رقم 46.19**"؛
- **القرار رقم 35 م.هـ. 2024/18** المصادقة على مشروع رأي محين بخصوص مشروع قانون المسطرة الجنائية.

## القرارات المتعلقة بالميزانية ومخططات العمل واللجان الدائمة

- **القرار رقم 34 م.هـ. 2024/18** المصادقة على مشروع الميزانية برسم 2025-2027؛

وفيما يتعلق **باللجان الدائمة، والبالغ عددها 05**:

i. اللجنة المكلفة بالمجال الاقتصادي وتطوير النزاهة والشفافية والحكامة الجيدة في القطاعين العام والخاص؛

ii. اللجنة المكلفة بتنمية التربية والتكوين على قيم النزاهة والشفافية، وبتتبع تطوير وسائل التفاعل والشراكة مع الأطراف المعنية ومع المجتمع المدني ووسائل الإعلام؛

iii. اللجنة المكلفة بتتبع إصلاح التشريع الوطني وملاءمته مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة التي صادق أو قد يصادق عليها المغرب؛

iv. اللجنة المكلفة بمجال رصد وتعميق المعرفة، يفوض لها المجلس تتبع نتائج أشغال مرصد الهيئة واتخاذ القرارات المناسبة بشأن مآلها؛

v. اللجنة المكلفة بالتدقيق والمراقبة.

وقد عقدت هذه اللجان ما مجموعه **53 اجتماعا**، في إطار مخططات العمل الخاص بها والتي تندرج كلها في إطار مخطط العمل الشامل للهيئة.

## 4.1 الآليات التي وضعتها الهيئة في خدمة الوقاية من الفساد ومحاربته

بغية تعزيز بيئة أكثر شفافية ومرونة، وتعزيز دورها في مكافحة الفساد، عملت الهيئة على اعتماد تحول رقمي يهدف إلى تحسين خدماتها وجعلها أكثر سهولة في الوصول للمستخدمين. وفي هذا الصدد، أطلقت الهيئة بوابتين ومنصة رقمية مخصصة لاستقبال الشكايات والتبليغات وكل المعلومات المتعلقة بأفعال الفساد.

### 1.4.1 لمحة عن البوابة الإلكترونية للهيئة www.inpplc.ma

تم إطلاق **البوابة الإلكترونية** للهيئة **بثلاث لغات** (العربية والأمازيغية والفرنسية) لنشر المحتوى والخدمات المتعلقة بالهيئة، وحكامتها وأجهزتها ومنشوراتها وأنشطتها ... إلخ، وذلك من خلال **63 قسما** يتميز بواجهات جذابة وحديثة وديناميكية، تخدم التوجه الجديد للهيئة.

### 2.4.1 لمحة حول البوابة الوطنية للنزاهة – نزاهة www.nazaha.ma

تعمل **البوابة الوطنية للنزاهة** على توحيد **التواصل** حول **الاجراءات** التي قام بها المغرب **والنتائج** التي حققها في مجال **النزاهة ومحاربة الفساد**. وأشرفت الهيئة على تنفيذها **بالتعاون** مع جهات تمثل السلطات القضائية والمؤسسات الدستورية والإدارات العمومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وتتعلق المحتويات المنشورة على البوابة أساسًا **بسياسات ومبادرات** مكافحة الفساد ووضعية **النزاهة** وتطورها **والإحصائيات** التي تنتجها الجهات الفاعلة في مجال **مكافحة الفساد**، بالإضافة إلى **المنشورات** المتعلقة بالفساد والمواضيع ذات الصلة، والبلاغات الصحفية والمقالات التي تتعلق بقضايا **النزاهة والفساد**.

### 3.4.1 لمحة حول المنصة الرقمية لتلقي الشكايات والتبليغات والمعلومات www.tabligh-fassad.inpplc.ma

تتيح هذه المنصة الولوج على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع، وتهدف إلى تعزيز قدرات الهيئة في مجال **استقبال الشكايات والتبليغات والمعلومات** المتعلقة بأفعال **الفساد**. ويتم **تقديم** الشكايات والتبليغات والمعلومات على البوابة بطريقة **آمنة وموثوقة ومبسطة** لصالح الأشخاص الذاتيين والاعتباريين، ورؤساء الإدارات والموظفين، سواء كانوا ضحايا أو شهودًا على أفعال الفساد. كما تتيح البوابة للمستخدمين متابعة مستجدات شكاياتهم، بدءًا من تقديمها وصولًا إلى مرحلة **الدراسة الأولية**.

وللتذكير، **فإن أفعال الفساد التي تدخل ضمن صلاحيات الهيئة فيما يتعلق بتلقي ومعالجة الشكايات والتبليغات هي الجرائم المنصوص عليها في القانون الجنائي**، وبعض جرائم الفساد المنصوص عليها في تشريعات خاصة، بالإضافة إلى المخالفات الإدارية والمالية المنصوص عليها في الفصل 36 من الدستور.

## 5.1. أنشطة التعاون والاتفاقيات

### الاجتماع الرابع السنوي لتتبع اتفاقية محاربة الفساد في القطاع المالي | *4 أبريل 2024 بالرباط*

عقدت الهيئة اجتماعها السنوي الرابع مع بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي بالرباط في الرابع من أبريل 2024. ويهدف هذا الاجتماع إلى تتبع تنفيذ اتفاقية التعاون التي وقعتها هذه المؤسسات في نونبر 2019 للوقاية من الفساد ومحاربته في القطاع المالي.

### السيد البشير الراشدي، ضيف مؤسسة عبد الرحيم بوعبيد | *23 أبريل 2024 بسلا*

شارك السيد البشير الراشدي في لقاء نظمته مؤسسة عبد الرحيم بوعبيد حول موضوع "تخليق الحياة العامة: مكافحة الفساد".

---

### مشاركة الهيئة في ورشة إقليمية من تنظيم مجلس أوروبا | *يومي 23 و24 أبريل 2024، بعمان الأردن*

شاركت الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها في ورشة عمل إقليمية حول دور الهيئات المعنية بمكافحة الفساد في تعزيز النزاهة والامتثال في المقاولات بالقطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك في عمان بالتعاون مع الهيئة الأردنية للنزاهة ومكافحة الفساد.

---

## الشبكة الإفريقية لهيئات رصد وردع الفساد | من 23 إلى 25 أبريل 2024
## ببلين مانيان بجزر القمر

شاركت الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها في شبكة الهيئات الإفريقية المكلفة برصد الفساد وردعه، التي انعقدت في موريشيوس من 23 إلى 25 أبريل 2024. وتهدف هذه الشبكة إلى تعزيز التعاون غير الرسمي بين مسؤولي الهيئات المعنية بمكافحة الفساد في إفريقيا وأجهزة مجموعة العمل التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن الفساد، لاسيما ما يتعلق بالأبحاث والمتابعات القضائية في القضايا المعقدة للفساد العابر للحدود. كما تمكن الشبكة كذلك من تبادل المعلومات والممارسات الجيدة والاستشارات غير الرسمية بين عدة ولايات قضائية.

---

## الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد | من 5 إلى 7 ماي 2024 بالقاهرة

ترأس السيد محمد بشير الراشدي الوفد المغربي المشارك في الدورة الخامسة من **مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد**، التي نظمتها جامعة الدول العربية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تحت عنوان: **"تعزيز جهود مكافحة الفساد: الواقع والتحديات"**

وتهدف هذه الفعالية إلى تعزيز التعاون وتبادل الخبرات والعمل الجماعي بين الدول العربية في مكافحة الفساد، بالإضافة إلى متابعة وتقييم القرارات الصادرة عن الدورة الرابعة للمؤتمر في هذا المجال.

---

## الدورة الثالثة والثلاثون للجنة الأمم المتحدة للوقاية من الجريمة والعدالة الجنائية |

*من 13 إلى 17 ماي 2024 بفيينا*

شاركت الهيئة في الدورة الثالثة والثلاثين للجنة الأمم المتحدة للوقاية من الجريمة والعدالة الجنائية تحت عنوان: **"تعزيز التعاون الدولي والمساعدة التقنية للوقاية من الجريمة المنظمة والفساد والإرهاب بجميع أشكالها وتجلياتها ومحاربتها، بالإضافة إلى أشكال أخرى من الجريمة، خاصة في مجالات تسليم المجرمين، والمساعدة القضائية المتبادلة، واسترداد الموجودات"**، والتي انعقدت في الفترة من 13 إلى 17 ماي 2024 في فيينا.

وقد عرفت هذه الدورة السنوية مشاركة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لمناقشة واعتماد قرارات تتعلق بمنع الجريمة والعدالة الجنائية. كما حشدت هذه الدورة ما يناهز 1500 مشارك من 128 دولة، ونُظمت خلاله 97 فعالية موازية، وأسفرت عن اعتماد خمسة قرارات تهدف إلى تعزيز منع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون.

---

## دورة تكوينية من تنظيم هيئة "نزاهة" حول معالجة حالات الفساد لدى هيئات مكافحة الفساد العربية وخلايا المعلومات المالية | *من 13 إلى 14 ماي بالرياض*

نظمت هيئة الرقابة ومكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية "نزاهة"، بتعاون مع الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، ورشة عمل ركزت على حماية النزاهة ومكافحة الفساد. وقد مكنت هذه الورشة التي انعقدت بمركز التكوين نزاهة بالرياض من 13 إلى 14 ماي 2024، من تسليط الضوء على تجارب البلدين في هذا المجال. وقد عرفت مشاركة العديد من الخبراء والمتخصصين.

---

## الدورة ال29 للمعرض الدولي للنشر والكتاب: شاركت الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها في جناح مشترك إلى جانب ست مؤسسات وطنية| من 9 إلى 19 ماي 2024 بالرباط

بمناسبة الدورة التاسعة والعشرين للمعرض الدولي للنشر والكتاب، المنظم تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، في الفترة من 9 إلى 19 ماي 2024 بالرباط، شاركت الهيئة الوطنية للنزاهة، إلى جانب ست مؤسسات أخرى، في جناح مشترك بما فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومؤسسة وسيط المملكة ومجلس الجالية المغربية بالخارج والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري ومجلس المنافسة واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

---

## الملتقى العربي لهيئات مكافحة الفساد وخلايا المعلومات المالية |من 15 إلى 16 ماي 2024 بالرياض، السعودية

**شاركت الهيئة في الملتقى العربي لهيئات مكافحة الفساد وخلايا المعلومات المالية، المنعقد بالرياض بالمملكة العربية السعودية في الفترة من 15 إلى 16 ماي 2024.**

ويهدف هذا المنتدى إلى إرساء تعاون عابر للحدود ومتعدد الأبعاد، يشمل القطاعات والتخصصات المختلفة، من أجل مكافحة الفساد. وخلال مداخلته بهذه المناسبة، قدم السيد البشير الراشدي **التجربة المغربية في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص**، مسلطًا الضوء على المبادرات والجهود التي يبذلها القطاع الخاص لتعزيز الشفافية وتنمية البلاد.

---

## الندوة الثامنة للجنة المستقلة لمكافحة الفساد | *من 22 إلى 24 ماي 2024 بهونغ كونغ*

شاركت الهيئة في ندوة اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد 2024، المنظمة من قبل اللجنة بهونغ كونغ في الفترة من 22 إلى 24 ماي 2024. وقد عرف هذا الحدث مشاركة خبراء وصناع القرار وممارسين من دول العالم والذي نظم تحت عنوان: "بناء عالم نظيف من خلال الابتكار والتعاون". كما شكل هذا الحدث فرصة للتبادل بخصوص التحديات العالمية المرتبطة بالفساد والحلول المبتكرة لمواجهة هذه التحديات. وتمحور النقاش حول استراتيجيات مكافحة الفساد والمقاربات التشاركية والتكنولوجيا الناشئة لتعزيز الشفافية والنزاهة على المستوى الدولي.

---

## المشاركة في الدورة الخامسة عشرة لمجموعة الخبراء المعنية بمراجعة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وفي الدورة الثامنة عشرة للمجموعة المعنية باسترداد الموجودات والتعاون الدولي | *من 10 إلى 14 يونيو 2024، بفيينا.*

تطرقت مجموعة الخبراء المعنية **بمراجعة تنفيذ** اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى عدة مواضيع، بما في ذلك آلية تنفيذ الاتفاقية، والتقدم المحرز في المراجعات الوطنية، **والتكامل مع آليات أخرى متعددة الأطراف**. وقد شاركت الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها في جلسة مخصصة للمرحلة الثانية من هذه المراجعة، مشددة على أهمية الآلية ومقترحة تعزيزها من أجل تحقيق مزيد من **الشفافية والكفاءة والشمولية**.

---

## شبكة نزاهة الأعمال بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

*الرباط من 2 إلى 3 يوليوز 2024*

تمحور الاجتماع السنوي لشبكة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لنزاهة الأعمال، المنعقد يومي 2 و3 يوليوز 2024 بالرباط من قبل الهيئة الوطنية للوقاية من الرشوة ومحاربتها، والوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حول موضوع " **الحوار الشامل والانخراط الجماعي من أجل مكافحة الفساد وتعزيز التنمية المستدامة** ".

تعمل شبكة نزاهة الأعمال بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على تعزيز النزاهة في عالم الأعمال وهي مبادرة منبثقة عن مبادرة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ومنظمة التعاون الاسلامي من أجل الحكامة العمومية والتنافسية. وقد عرف هذا اللقاء مشاركة 140 مشاركًا من حوالي ثلاثين دولة و73 مؤسسة، ينشطون في مجال النزاهة، وممثلين عن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بما في ذلك صناع القرار الحكوميين وممثلي المنظمات الدولية والسفارات المعتمدة في المغرب والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجامعات ووسائل الإعلام.

- **حفل الافتتاح:**

أشار رئيس الهيئة السيد البشير الراشدي والسيدة إيزابيل جيغوزو، مديرة الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد والسيد نيكولا بينو، المدير المساعد في دائرة الشؤون المالية والشركات في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، خلال حفل الافتتاح إلى أهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص في مكافحة الفساد، مؤكدين على آثاره الضارة على التنمية والنمو واستقرار الدول. كما ذكروا كذلك بالعديد من الشراكات المهيكلة بين القطاعين العام والخاص والتي تعتبر مثالا يحتذى به في الممارسات الفضلى.

- **تقديم خارطة الطريق الاستراتيجية الجديدة:**

تهدف خارطة الطريق الاستراتيجية الجديدة لشبكة نزاهة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي تم عرضها خلال هذا اللقاء، إلى تعزيز الإنجازات التي حققتها الشبكة واستكشاف مسارات تمويل جديدة لضمان استدامتها. وتتمحور حول أربعة محاور استراتيجية وهي:

1. **تحديد مخاطر الفساد** من أجل إرساء إجراءات الوقاية؛
2. **دعم المقاولات** التي تعرضت لطلبات الرشاوى؛
3. **تحفيز** المقاولات على الامتثال لمعايير مكافحة الفساد؛
4. **إشراك المجتمع المدني** والشباب ووسائل الإعلام والجامعات في جهود مكافحة الفساد.

- **النقاش المحوري والجلسات الموضوعاتية:**

مكنت أشغال هذه الجلسة التي تمحورت حول حفل افتتاح وأربع جلسات مخصصة لمواضيع رئيسية تتماشى مع الأولويات الإقليمية، أعضاء شبكة نزاهة الأعمال بمنطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط من متابعة الحوار حول التقدم المحرز في مجال نزاهة الأعمال في هذه المنطقة والتحديات المطروحة والآفاق المرتبطة بها.

- **الختام والتوصيات:**

تم في ختام هذه الفعالية اقتراح العديد من السبل لا سيما تنفيذ مخطط عمل لإذكاء دينامية في شبكة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أجل نزاهة الأعمال. كما تم أيضا في هذا الصدد توجيه الدعوة إلى حشد الموارد المالية اللازمة لتنفيذ خارطة الطريق هذه، مع إشراك وحشد جميع الجهات الفاعلة المعنية.

---

## زيارة وفد موريتاني من المفتشية العامة للدولة للهيئة | *بين 9 و12 يوليوز، 2024، الرباط*

استقبلت الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها في إطار تعزيز العلاقات الثنائية بشأن ممارسات الوقاية من الفساد ومحاربته، وفدًا موريتانيًا في زيارة رسمية إلى الهيئة.

وتهدف هذه الزيارة إلى تعزيز تبادل الخبرات وتسليط الضوء على التحديات المشتركة التي تواجهها المؤسستين في القيام بمهامهما.

---

## المجلس التنفيذي للاتحاد الافريقي: انتخاب المغرب في شخص السيدة نادية عنوز بالمجلس الاستشاري للاتحاد الافريقي لمكافحة الفساد | *19 يوليوز 2024 بالعاصمة الغانية أكرا*

فاز المغرب خلال الدورة ال45 للمجلس التنفيذي للاتحاد الافريقي المنعقد بالعاصمة الغانية أكرا بتاريخ 19 يوليوز 2024، بمقعد داخل المجلس الاستشاري للاتحاد الافريقي لمكافحة الفساد. وقد حصلت السيدة نادية عنوز، نائبة رئيس الهيئة بهذا المنصب. ويعزز هذا النجاح من تواجد المغرب داخل الأجهزة التنفيذية الافريقية كما يؤكد قيادته في تعزيز مبادئ الحكامة الجيدة ومكافحة الفساد.

---

## توقيع مذكرة تفاهم مع الهيئة الأردنية للنزاهة ومكافحة الفساد | *23 يوليوز 2024 بالرباط*

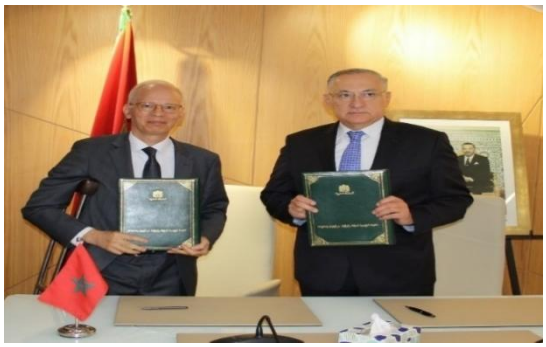

في إطار تعزيز التعاون الدولي والعمل المشترك، استقبل السيد البشير الراشدي الدكتور مهند حجازي، رئيس هيئة النزاهة ومكافحة الفساد في المملكة الأردنية الهاشمية، والوفد المرافق له.

وقد عرفت هذه الزيارة توقيع مذكرة تفاهم تهدف إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين الهيئتين.

---

## مشاركة الهيئة في الاجتماع الخامس المفتوح لشبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد والاجتماع الثامن للجنة توجيه الشبكة | *24 شتنبر 2024 ببكين*

عقدت شبكة العمليات العالمية لسطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد اجتماعها الخامس والاجتماع الثامن للجنتها التوجيهية ببكين في شتنبر 2024 بجمهورية الصين. وقد عرف هذا اللقاء مشاركة أكثر من 380 ممثلا عن 121 بلدا و219 هيئة أعضاء في الشبكة، وذلك لمناقشة آخر التطورات في مجال إنفاذ قوانين مكافحة الفساد. وقد استخدمت الشبكة التي تم إنشاؤها سنة 2021 تحت رعاية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، هذه المنصة لتعزيز التعاون العابر للحدود وللدفع بالمبادرات المتعلقة بمكافحة الفساد.

---

## الحوار السنوي الثاني الإفريقي لمكافحة الفساد | من 7 إلى 8 نونبر 2024 بأروشا

نظم المجلس الاستشاري للاتحاد الإفريقي لمكافحة الفساد النسخة الثامنة من الحوار الإفريقي حول مكافحة الفساد في أروشا، بتنزانيا، خلال الفترة من 7 إلى 8 نوفمبر 2024. وقد شارك في هذا الحدث ممثلون عن الهيئات الوطنية لمكافحة الفساد، بما في ذلك الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات البحثية بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية. وتمحور النقاش هذه السنة حول موضوع "الآلية الفعالة لحماية المبلغين: وسيلة أساسية في مكافحة الفساد".

---

## ندوة خبراء مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حول "التأثير السلبي للفساد على التمتع بحقوق الانسان"

*18 نونبر 2024 بجنيف*

سلط السيد رشيد المدور، نائب رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، الضوء خلال ندوة الخبراء التي نظمت في جنيف من قبل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، على المقاربة المبتكرة التي يتبناها المغرب والذي يربط ارتباطًا وثيقًا بين مكافحة الفساد وحماية حقوق الإنسان.

وأشار إلى أن المغرب، الذي يعد رائدًا في هذا المجال، قد عمل على تنفيذ إجراءات ملموسة في إطار استراتيجيته الوطنية لمكافحة الفساد.

---

## الاجتماع الوزاري الثاني للهيئات المكلفة بإنفاذ قوانين مكافحة الفساد بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي |

*من 26 إلى 27 نونبر 2024 بالدوحة*

تم تسليط الضوء على الدور الفعال للمغرب في تعزيز آليات التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد المالي خلال الاجتماع الوزاري الثاني للسلطات المكلفة بإنفاذ قوانين مكافحة الفساد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الذي انعقد بالدوحة في 26 و27 نونبر 2024 وأبرز الوفد المغربي، ممثلاً للهيئة في شخص السيد عبد الخالق الشماشي بصفته نائب الرئيس ،جهود البلاد في إبرام أكثر من 90 اتفاقية للتعاون الدولي التي أسفرت عن تقدم ملموس، لا سيما في مجال المساعدة المتبادلة، بالإضافة إلى مواكبة هذه الجهود بتعزيز الآليات المؤسساتية الوطنية، من قبيل إنشاء أقسام متخصصة في الجرائم المالية داخل المحاكم وكذا الشرطة القضائية، بالإضافة إلى تطوير مؤسسات متخصصة مثل الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها والمحاكم المالية.

---

## المشاركة في اجتماعات مجموعة العمل لمكافحة الفساد التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

*10 دجنبر 2024 بباريس*

تمكنت الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها من تحقيق خطوة مهمة في التزامها الدولي من خلال مشاركتها الفعالة في اجتماعات مجموعة العمل المعنية بمكافحة الفساد التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وكذلك في الحوار العالمي حول التسويات خارج المساطر القضائية، الذي احتضنته باريس.

وقد ترأس السيد البشير الراشدي وفد الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، الذي ضم ممثلين من مصالح رئيس الحكومة ووزارة العدل والقطاع الخاص ممثلاً بالاتحاد العام لمقاولات المغرب. وتعكس هذه المشاركة المقاربة الشاملة والمتعددة القطاعات التي اعتمدها المغرب لتعزيز آليات مكافحة الفساد.

كما تم تسلط الضوء على أهمية التعاون مع المؤسسات الدولية والدول الأخرى لتبادل الممارسات الفضلى وتنسيق الاستراتيجيات وتعزيز المبادرات الرامية إلى النهوض بالشفافية والنزاهة.

---

## 6.1 يتحدثون عنا

### أرقام دالة حول الحضور الرقمي للهيئة بوسائل الإعلام خلال سنة 2024

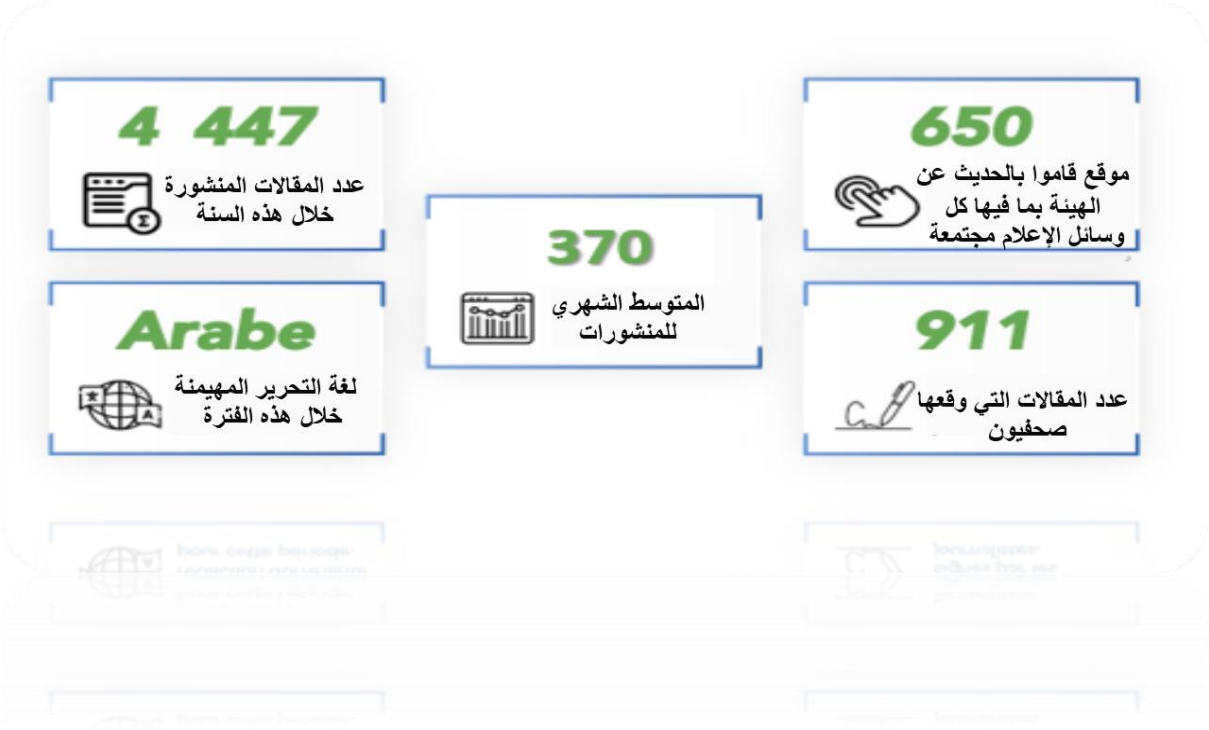

# 3/2 المستجدات: الفساد في أرقام

## 2. ظاهرة الفساد: تحليل تطور المؤشرات الدولية الرئيسية

### 1.2 النتائج الرئيسية للمغرب

- حقق المغرب تقدماً في عدة **مؤشرات للبنك الدولي**، **مؤشرات الحكامة العالمية**، خلال سنة 2023، إلا أنه لا يزال ضمن المصنفين في النصف السفلي من التصنيف العالمي، مع انخفاض ملحوظ في "**مكافحة الفساد**" وأداء سلبي بشكل عام منذ سنة 2000.
- كما حصل المغرب على درجة 4.94 في **مؤشر بازل** لمكافحة غسل الأموال، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 0.25 نقطة خلال 2024 مقارنةً بسنة 2023. ويتموقع بذلك في المرتبة ال95 من أصل 164 دولة بفقدان 8 مراتب خلال سنة واحدة. كما يعد البلد الرابع الأقل عرضة لخطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا والسادس على الصعيد الافريقي.
- وسجل المغرب خلال سنة 2023، وفقًا لمؤشر إبراهيم للحكامة في إفريقيا، تقدمًا كبيرًا في الحكامة العامة والأمن وسيادة القانون، وكذلك في أسس الفرص الاقتصادية، مع تحقيقه تصنيفات من بين الأفضل في إفريقيا. كما حقق كذلك تقدما في عامل "مكافحة الفساد"، بنسبة 0.2 نقطة واحتل المركز ال13، بفضل التحسن الملحوظ في تدابير مكافحة الفساد، مع زيادة بلغت 37.3 نقطة بين سنتي2014 و2023.
- فيما قلص المغرب، وفقًا لمصفوفة TRACE لمخاطر الرشوة، من درجة المخاطر إلى 56، محققًا تقدمًا بنسبة 19 مرتبة في التصنيف العالمي وتقدمًا في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وعلى الصعيد الافريقي، على الرغم من الزيادة الطفيفة في مخاطر الشفافية الحكومية.
- يعكس **مؤشر سيادة القانون لمشروع العدالة العالمية** الاتجاه العام السائد نحو الانخفاض منذ سنة 2016، مما يشير إلى تراجع عالمي في حالة سيادة القانون. وقد تم تصنيف المغرب خلال سنة 2024 في المرتبة ال92 من أصل 142 بلدا محققا درجة بنسبة 0.479 مما يعكس الانخفاض الطفيف الذي تم تسجيله. كما سجل عامل "**غياب الفساد**" تراجعا طفيفا بلغ 0.011 بفقدان 5 مراتب في التصنيف العالمي.

## 2.2 التطور المبياني للمؤشرات الدولية

- **مؤشرات البنك الدولي مؤشرات الحكامة العالمية**

| مؤشرات الحكامة العالمية | النقطة | | التصنيف | | النقطة | التصنيف |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2022 | 2023 | 2022 | 2023 | 2022/2023 | 2022/2023 |
| التحكم في الفساد | 0.39- | 0.54- | 39.6 | 33.0 | 0.15- | 6.6- |
| نجاعة الحكومة | 0.08- | 0.04- | 49.5 | 50.0 | 0.04 | 0.5+ |
| الاستقرار السياسي | 0.36- | 0.37- | 33.5 | 29.9 | 0.01- | 3.6- |
| دولة القانون | 0.21- | 0.13- | 44.8 | 48.6 | 0.08 | 3.8+ |
| جودة التشريعات | 0.09- | 0.06- | 49.1 | 50.9 | 0.03 | 1.8+ |
| حرية الرأي والمساءلة | 0.55- | 0.49- | 32.9 | 34.3 | 0.06 | 1.4+ |

*ملاحظة: يتم تقديم تصنيف الدول بالنسبة لمؤشر الحكامة العالمية بنسبة مئوية تبدأ من 0 (المرتبة الدنيا) وتصل إلى 100 (المرتبة العليا) من بين جميع دول العالم.*

- **التركيز على التحكم في الفساد**

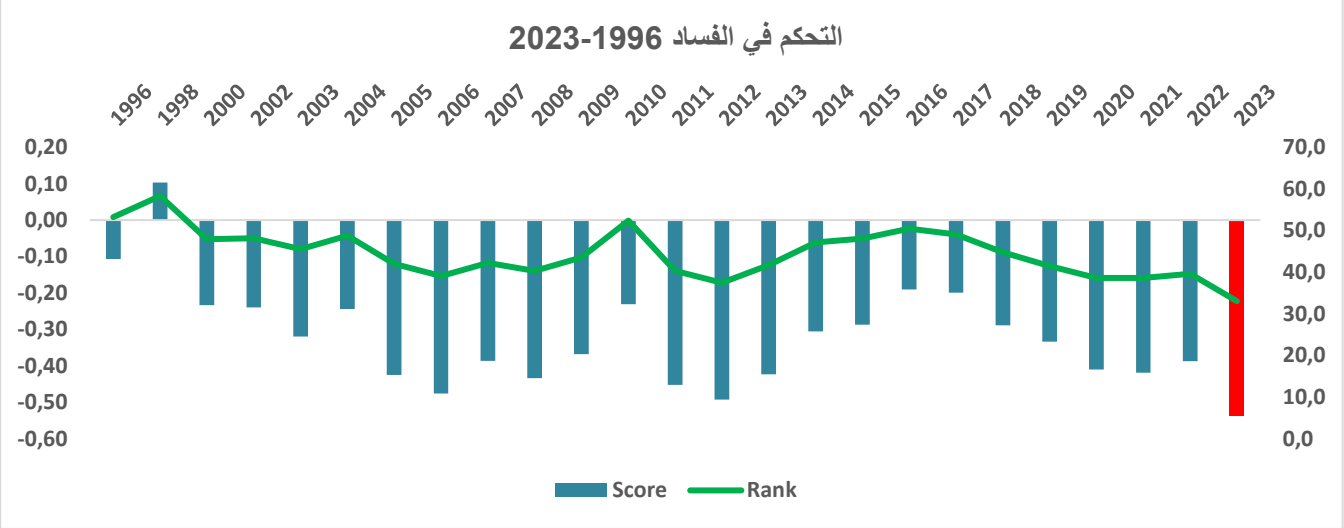


- **مؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال**

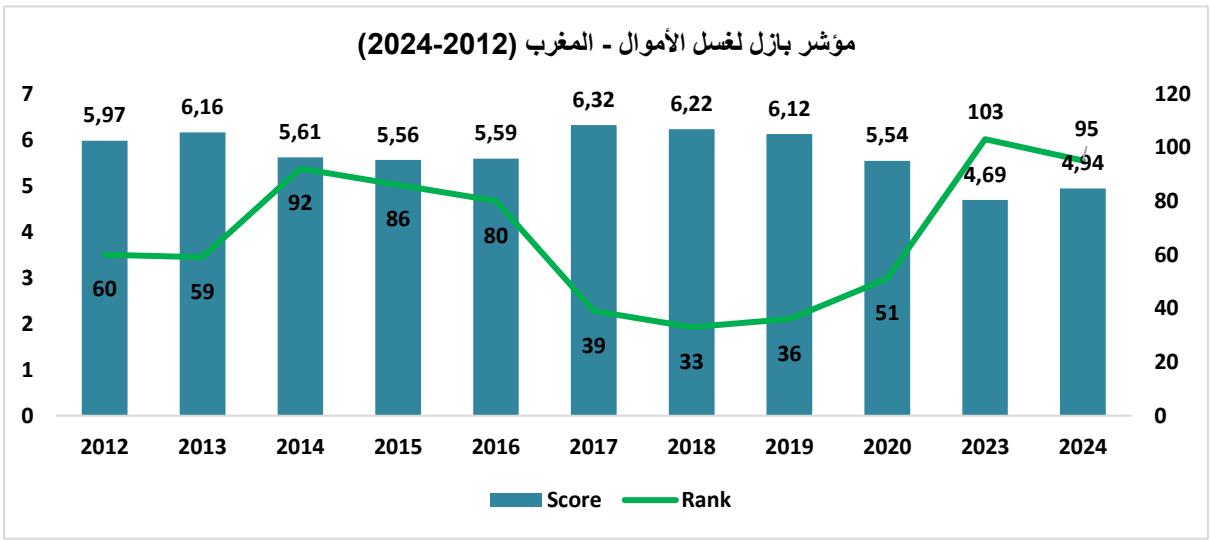

- **مؤشر ابراهيم للحكامة في افريقيا**

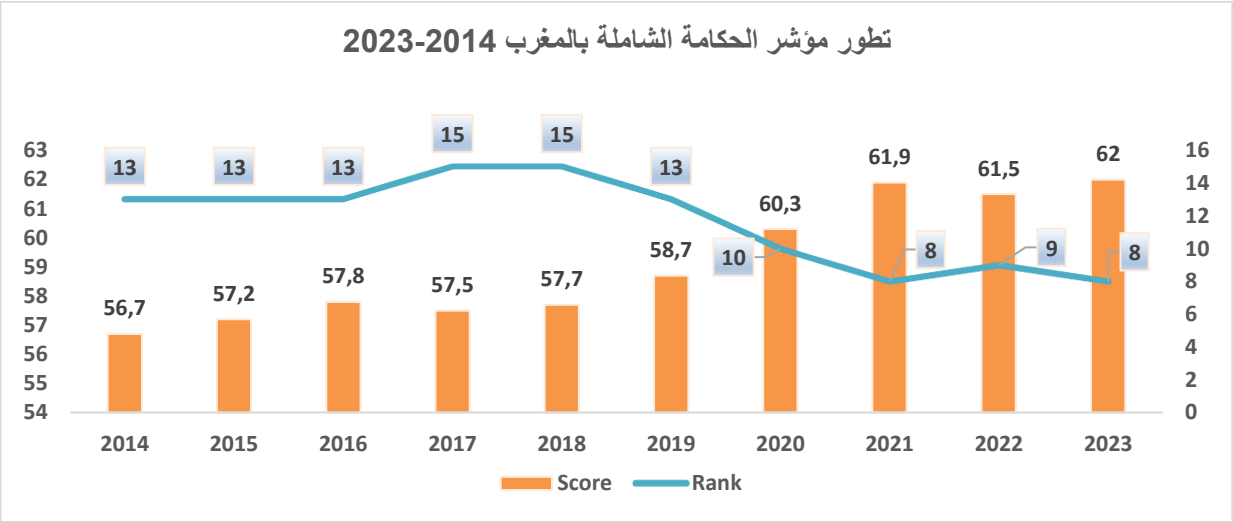


- **مصفوفة ترايس لمخاطر الرشوة**

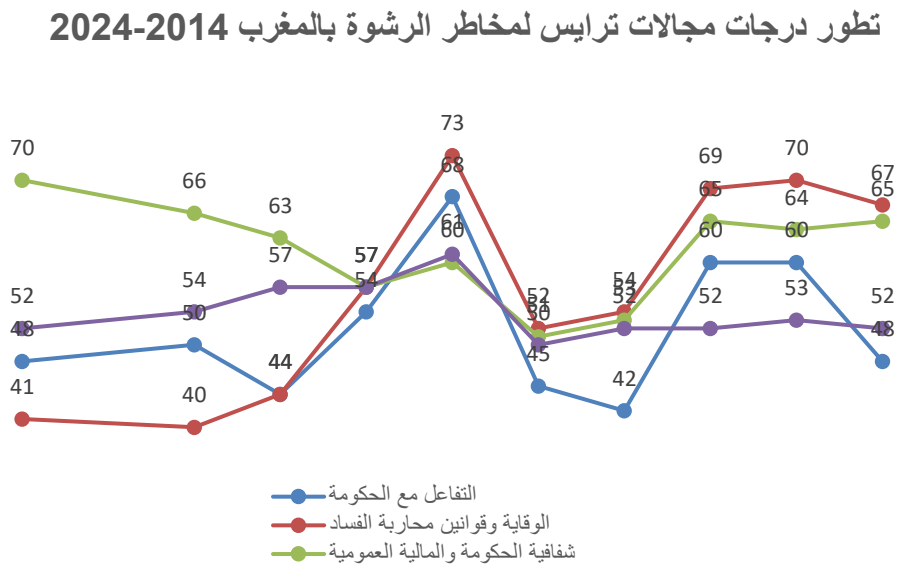

- **مؤشر سيادة القانون لمشروع العدالة الدولية**

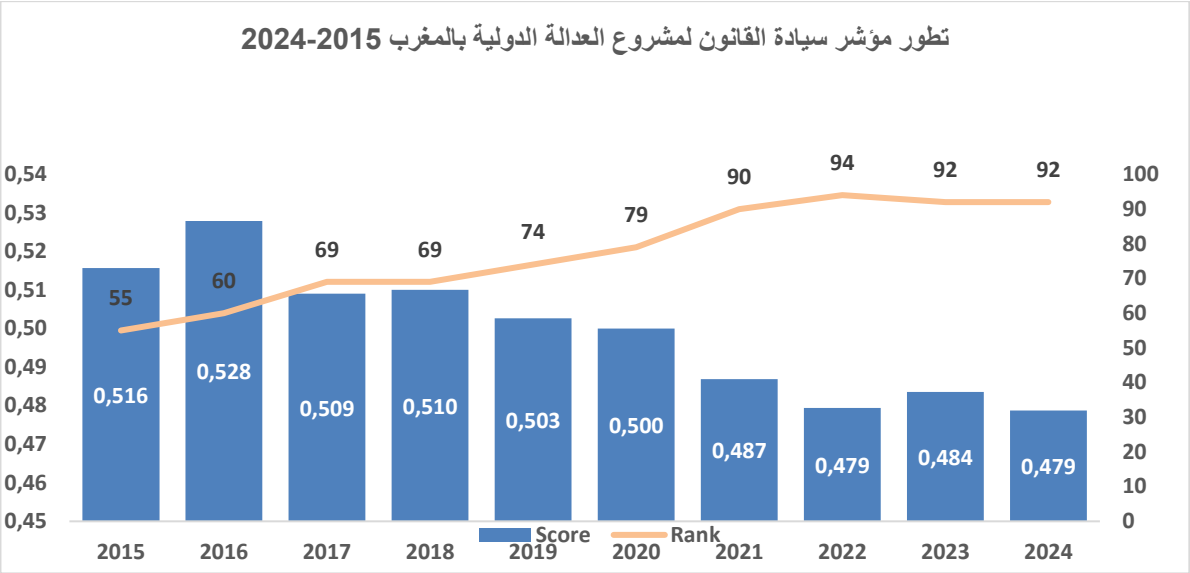


- **التركيز على عامل "غياب الفساد"**

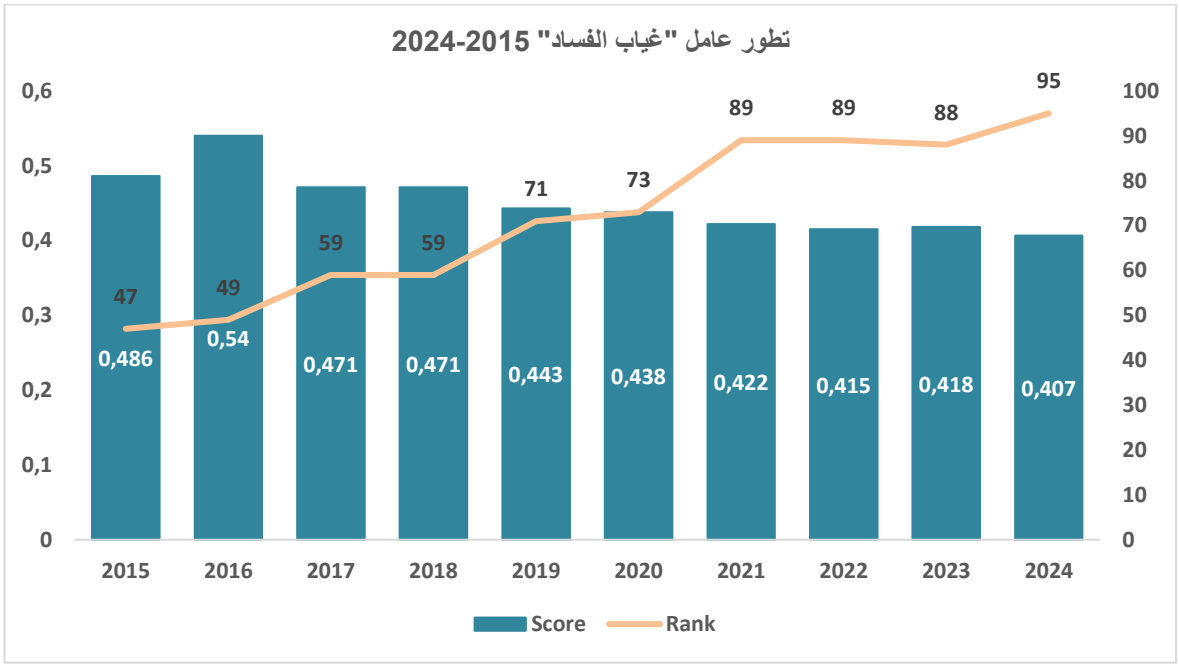

# 3/3 2025 سنة التنفيذ والتوقعات

## 1.3 المخطط الاستراتيجي 2025: التثمين والتنفيذ، من أجل تحقيق أثر قوي

تتميز سنة 2025 بدينامية مزدوجة تجمع بين الاستمرارية والترصيد من جهة، بالاعتماد على الإنجازات الهامة والمتميزة التي تحققت بين سنتي 2019 و2024، وبين القطيعة الإيجابية باتجاه تحول نحو مقاربة جديدة للوقاية من الفساد ومكافحته في بلدنا، من جهة أخرى. وهو تغيير يُفترض أن يتجسد من خلال التبني الجماعي واعتماد التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة في هذا المجال، وإطلاق استراتيجية من جيل جديد لمكافحة الفساد منبثقة عن هذه التوجهات. وفيما يتعلق بعمل الهيئة، من المتوقع أن تمثل سنة 2025 مرحلة أساسية في تحقيق المشاريع التي تم إطلاقها وإعدادها، خاصة خلال السنة الماضية. ويستند إعداد محفظة مشاريع 2025 إلى منهجية منظمة، تستند إلى عدة مبادئ أساسية:

**أولاً**، تستند هذه المنهجية إلى الدروس المستخلصة من التجارب السابقة، مما يتيح تعزيز المكتسبات وتقوية الممارسات المثبتة. كما أنها تنطلق من ترسيخ التقدم المحرز في المشاريع المدرجة ضمن البرنامج الثلاثي 2023-2025. وتم إثراء المحفظة بمشاريع ومبادرات جديدة نابعة من المخطط الثلاثي الجديد 2025-2027، مما يضمن رؤية استشرافية ومنسجمة تهدف إلى توسيع نطاق العمل والنتائج. وفي هذا السياق، حرصت مختلف الجهات الفاعلة وأجهزة الحكامة واتخاذ القرار في الهيئة على إعطاء الأولوية وضمان التوافق بين جميع المشاريع والإجراءات مع الاستراتيجية الشاملة للهيئة، بما يضمن ملاءمتها ومساهمتها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية، سواء على المستوى الداخلي أو في تعزيز قدرات وأسس عمل الهيئة لتحمل مسؤولياتها بشكل كامل في إطار الاستراتيجية الوطنية الشاملة لمكافحة الفساد، في إطار صلاحية الهيئة في الإشراف والتنسيق وضمان التتبع والمساهمة في تخليق الحياة العامة.

كما تتألف محفظة مشاريع 2025 في صيغتها الجديدة هذه من توزيع يعكس استمرارية المشاريع الجارية ودمج مبادرات وأولويات استراتيجية جديدة. وتشمل المحفظة حوالي ستين مشروعًا تم إطلاقها سنة 2024 ويجري تنفيذها وفقًا للمواعيد النهائية والتخطيط المناسب لمراحلها. ولإثراء هذه القاعدة، تمت إضافة حوالي ثلاثين مشروعًا جديدًا منبثقة عن المخطط المالي للفترة 2025-2027، مما يعزز المقاربة الاستراتيجية متوسطة الأمد بما في ذلك عشرون مشروعًا آخر (سيتم تنفيذها باستخدام الموارد الداخلية)، منبثقة عن مبادرات جديدة، مما يعكس قدرة الهيئة على الابتكار والتأقلم مع الاحتياجات الناشئة. ويوضح الشكل المرفق توزيع مشاريع هذه المحفظة.

وتهدف الهيئة من خلال ما يقارب 120 مشروعًا مبرمجا برسم سنة 2025، إلى تحقيق إنجازات هيكلية ذات تأثير كبير على مسار النزاهة والوقاية من الفساد ومحاربته. ويعرض الشكل أسفله لمجموع الإنجازات الرئيسية التي تم تصنيفها ضمن عشرة محاور تغطي جميع مهام الهيئة.

## 2.3 التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة، رؤية تُترجم إلى استراتيجية من الجيل الجديد مع قيادة رفيعة المستوى، في إطار حكامة مؤسساتية

قامت الهيئة طبقا للفقرة الأولى من المادة 4 من القانون رقم 46.19، التي تنص على أن الهيئة تضطلع بمسؤولية "اقتراح التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، وكذلك الآليات والتدابير الكفيلة بضمان تنفيذها"، بإعداد هذه التوجهات بشكل نهائي، وتستعد لإطلاق عملية واسعة للتشاور وتعميق المعرفة والتعزيز مع السلطات والمؤسسات العمومية المعنية، مع إشراك ممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني . وتهدف هذه العملية إلى تحقيق تملك جماعي وإطلاق استراتيجية جديدة للوقاية من الفساد ومكافحته للفترة 2025-2035 .

تُعد التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة المقترحة ثمرة التقدم والإنجازات التي تم تحقيقها خلال العقدين الماضيين، مع إجراء تعديلات وإعادة توجيهها لتجاوز الاكراهات المستمرة التي تم تحديدها. وقد تم تعزيزها بنتائج أكثر من أربعين ورشا فتحتها الهيئة خلال السنوات الست الماضية، حول مواضيع أساسية وذات أثر كبير، بهدف تطويق ممارسات الفساد بمختلف أشكالها والحد منها بشكل أكثر فعالية.

وتمت هيكلة هذه التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة حول **ستة أبعاد رئيسية**، تتكون من **ثلاث ركائز تهُم التوعية والوقاية والردع**، **وثلاثة مجالات تُعتبر عالية المخاطر تشمل الخدمات العمومية والاقتصاد والحياة السياسية**. ويتم دعم هذه الأبعاد **بثلاث دعامات أفقية** تعزز فعالية البرامج والمشاريع والإجراءات، من خلال معرفة موضوعية ومعمقة للظاهرة، ومن خلال الاعتماد التلقائي على الابتكار والتحول الرقمي في تصميم وتنفيذ ونشر وتقييم هذه البرامج والمشاريع، وفي الأخير، باعتماد تواصل تعبوي ومنسق وموجه يهدف إلى ضمان تملك واسع للمضامين والإنجازات وتعزيز الالتزام وتوسيع نطاق العمل . ويمكن تلخيص التوجهات الكامنة وراء هذه الأبعاد والدعامات كما يلي:

## أ.3 ثلاث ركائز تنهض على التوعية والوقاية والردع

1. **ترسيخ قيم النزاهة والأخلاقيات والحكامة المسؤولة**، لإعادة بناء المرجعية الاجتماعية على أساس مجموعة من القيم التي تتماشى مع هويتنا، وتعزيز انتمائنا ومصيرنا المشترك. ولتحقيق هذا الترسيخ، تم إعداد وتحديد توجهات استراتيجية التنشئة التربوية والاجتماعية، موجهة بشكل محدد لكل فئة مستهدفة.
2. **تجفيف بؤر الفساد** بجميع أشكاله من خلال تعزيز التشريعات الوطنية المتعلقة بمجال الوقاية من الفساد ومكافحته، مما يقلل بشكل كبير من فرص الممارسات غير القانونية ويجعل الأهداف الأخرى سهلة التحقيق. وقد تم فتح العديد من الأوراش في هذا الصدد، بدءًا بإعداد خريطة لأفعال الفساد وتصنيفها، وتحليل حالة التشريعات الوطنية ذات الصلة، وصولًا إلى تقديم توصيات مستهدفة ومفصلة حسب الأولويات. وتهدف هذه التوصيات إلى سد الثغرات القائمة وتمكين بلادنا من الامتثال أكثر للمعايير الدولية في هذا المجال، وبالتالي الوفاء بالتزاماتها المترتبة عن الاتفاقيات المصادق عليها.
3. **إنفاذ القانون ومكافحة الإفلات من العقاب**، تُعدّ هذه العناصر أساسية لتعزيز دولة القانون وإضفاء المصداقية اللازمة على المقاربة الجديدة، مما يتيح دعم رافعات الوقاية من خلال الردع. وهذا يؤدي بدوره إلى تعزيز الانضباط الذاتي وإحداث تغييرات في السلوك تجاه ممارسات الفساد. كما أنه يتم تعزيز هذه المصداقية والتعبئة المجتمعية ضد الفساد، من خلال مكافحة الإفلات من العقاب، التي تعتمد بدورها على عدة أدوات، منها التبليغ عن الفساد وتوفير الحماية الفعّالة للمبلغين وتطوير الإجراءات الجنائية بما يتماشى مع متطلبات وخصوصيات مكافحة الفساد وتحقيق التكامل بين سلطات إنفاذ القانون. وقد عملت الهيئة على هذه المحاور، حيث قدمت آراءً وتوصيات لتعزيز هذه الإجراءات بما يضمن مكافحة الفساد بفعالية أكبر.

## ب.3 مجالات عالية المخاطر

4. **الخدمات العمومية الموجهة أساساً نحو تلبية احتياجات المواطنين** وبالتالي القائمة على احترام الحقوق والشفافية والمساواة والجودة بما يترجم القيم المعمول بها في الحياة اليومية للمواطنين والفاعلين.
ولهذه الغاية، فقد تم القيام بجهود كبيرة لتحديد المقاربة والإجراءات الواجب اتخاذها على المدى القريب والمتوسط بخصوص مجموع المشاريع المتعلقة بهذا المجال الأساسي لبناء علاقة رضا وثقة بين الإدارة والمرتفقين (المواطنين والفاعلين الاقتصاديين وغيرهم)، بهدف تعزيز وتقوية الإنجازات وتجاوز القيود ونقط الضعف.
5. **الحكامة المسؤولة والأخلاقيات في عالم الأعمال**، ركيزة للتنمية المستدامة والشاملة ومحفزة للفاعلين والفرص المتاحة في البلاد، مما يجعل من الاقتصاد الوطني فرصة مفتوحة للمستثمرين ورصيدا مشتركا للجميع وفي خدمة الجميع. وبالإضافة إلى البرنامج متعدد الأبعاد وطويل الأمد، فقد تم تنفيذ مشاريع رائدة ناجحة في بعض القطاعات الأكثر نضجًا، مثل القطاع المالي بمكوناته الثلاثة: القطاع المصرفي والتأمين والاحتياط الاجتماعي وسوق الرساميل.
6. **تخليق الحياة السياسية والعامة** من أجل تعزيز الديمقراطية والعمل على جميع مستويات هذا البعد (الأخلاقية والتنظيمية والتأطير والردع ...)، في إطار مقاربة تضمن إنخراطا واسعا ومعززا بالثقة في المؤسسات وتجاه السياسات العمومية.

## د.3 دعامات أفقية

**لا يمكن تحقيق هذه الأهداف في مجملها وبالنظر للعلاقة القوية بينها، من حيث الفعالية وإنتاج الأثر في إطار دينامية التغيير المتوقعة، بمنأى عن:**

7. **التعميق المستمر للمعرفة** حول ظاهرة الفساد ومظاهره المختلفة وتطوره، والتي تستفيد بشكل خاص من التقدم التكنولوجي وتطور الشبكات المالية. ويهدف ذلك إلى تحديد أثر الفساد والعوامل الرئيسية الكامنة وراءه.
8. **التحول الرقمي، كمقاربة مهيكلة**، مبنية على مبدأ دمج أسس الثقة الرقمية والبنى التحتية التي توفر الترابط والسيولة في التبادلات وفي تقديم الخدمات وفي المعالجة والرصد والكشف والتنبؤ، مع الاستفادة من جميع التطورات والابتكارات التكنولوجية والتنظيمية ....
التحول الرقمي الذي يشكل مقاربة منهجية لجميع التوجهات الاستراتيجية وليس كبرنامج ومشاريع مكملة لها. ولهذا السبب تم إدماج هذه الرافعة في التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة التي اقترحتها الهيئة.
9. **التواصل التعبوي والمنسق والهادف** بشأن قضايا وأهداف التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة، والتقدم المحرز والتحديات التي يتعين مواجهتها، على أن يكون ذلك مصمما خصيصا لكل فئة مستهدفة وباستخدام أنسب القنوات. بالإضافة إلى التواصل الشفاف والموثوق به، مما يمكن من تعزيز مصداقية مبادرات مكافحة الفساد وبناء ثقة الجمهور وجميع الأطراف المعنية تدريجياً في جهود مكافحة الفساد، وبالتالي تشجيع التعبئة الجماعية القادرة على تعزيز نطاق الإجراءات وتعزيز التغيير الدائم في الممارسات والسلوك.

## توجهات استراتيجية لسياسة الدولة

### مقاربة شمولية تتمحور حول 6 ركائز أساسية وثلاث دعامات أفقية

يتطلب التنفيذ الفعال للتوجهات الاستراتيجية حشد وتوحيد جهود جميع الأطراف المعنية والقطاعين العام والخاص والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والجامعات ... إلخ.

ولهذا يشكل تنفيذ مقاربة تشاركية ومنفتحة على المجتمع عنصرا أساسيا في مقاربة الهيئة والتي عملت على إعدادها للعمل بها مع بداية سنة 2025.

**وينبغي أن تشمل هذه المقاربة مراحل تقديم المقترحات والتشاور والنقاش المفتوح وتنظيم عملية التفاعل والإثراء والتحسين، بهدف تحقيق تملك جماعي وضمان التعبئة والتنفيذ السلس والفعال.**

Inpplc
الهيئة الوطنية للنزاهة
والوقاية من الرشوة ومحاربتها
INSTANCE NATIONALE DE LA PROBITÉ DE LA PRÉVENTION
ET DE LA LUTTE CONTRE LA CORRUPTION